

خسب من .. ؟

تحويلات أرباح شركة مصر للطيران إلى خسران ؟

إذا كنا نقبل الدعوة إلى إعادة النظر في شركات القطاع العام الخاسرة ، ونتفهم الدوافع لذلك ، فإننا لا يمكن أن نوافق على تحويل شركة حققت أرباحا بلغت ١٢٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ إلى شركة خاسرة عن طريق إجراء تعديلات في الميزانية لا تتفق مع الأصول الفنية والثابتة لعلم المحاسبة ، لمجرد أن كل إدارة جديدة في شركة مصر للطيران تحاول أن تظهر الإدارة السابقة عليها بأنها كانت فاشلة ولقد تتابعت الإدارات على شركة



بقلم

أحمد طلعت

**رئيس لجنة الطيران
والسياحة بحزب الأحرار**

مصر للطيران في السنوات العشر الأخيرة بأسرع مما يجب ، وكان من نتيجة ذلك ما تنشره كل يوم تقريبا الصحف القومية والحزبية على السواء عن هذه الشركة الكبيرة التي تعتبر من دعائم الاقتصاد القومي ، والقطاع العام في ذات الوقت ، وتصل أصولها واستثماراتها إلى أكثر من ألف مليون دولار .

وفي ظني أن هناك عدة مسائل هامة وملحة يجب أن ينصرف إليها جهد المسؤولين في قطاع الطيران المدني ، وشركة مصر للطيران ومنها : أولاً : تشكيل مجلس إدارة للشركة تتوفر فيه بصورة أساسية الخبرات الاقتصادية الناجحة ، باعتبار أن النقل الجوي قد أصبح صناعة ضخمة تقوم على أسس اقتصادية في المقام الأول .

● ثانياً : وضع خطة لتطوير الشركة وتعزيز أسطولها على مدى السنوات العشر القادمة مع الأخذ في الاعتبار نمو حركة النقل الجوي في المستقبل والتي تشير آخر إحصائيات المنظمة العالمية للنقل الجوي إلى أن نسبة الزيادة فيها تصل إلى ١٧٪ سنوياً في منطقة الشرق الأوسط ، كما تضع في الاعتبار التطور الهائل في صناعة الطائرات ،

● ثالثاً : وضع سياسة مالية طويلة الأمد للشركة ، يمكن أن تواجه عمليات تمويل خطة تطوير الأسطول في السنوات العشر القادمة ، خصوصاً وأن الارتفاع الجنوني في أسعار الطائرات وتطور التكنولوجيا المستخدمة فيها قد جعلت السياسات المالية لشركات الطيران تعتمد على المليارات وليس مجرد الملايين .

● رابعاً : وضع أسس ثابتة للاجور في الشركة تأخذ في الاعتبار ظروف المنافسة العالمية ، ومستوى الاجور في صناعة النقل الجوي على مستوى العالم إلى جانب الطبيعة الخاصة التي يتميز بها النقل الجوي وبغير هذه السياسة الثابتة

أو الخارج

والواقعية فإن معظم الكفالات في شركة مصر للطيران سوف تتجه إلى العمل في شركات أخرى ، في الداخل ولعل سياسة حوافز الانتاج ، والتوسع فيها ، تكون صيغة مناسبة توائم بين الاعتبارات الاقتصادية المحلية ، ومتطلبات التطور والمنافسة العالمية .

● خامساً : إعادة النظر في شبكة الخطوط المنظمة للشركة ، وتقسيمها إلى خطوط اقتصادية تحقق عائداً ، وخطوط سياحية تتطلبها اعتبارات

التعاون والترابط مع الدول الصديقة والتنمية .

● سادساً : وضع سياسة ثابتة للتدريب التخصصي تتفق مع الخطة الشاملة لتطوير الشركة وتجديد أسطولها ، وتلبي احتياجات هذه الخطة في الوقت المناسب وبالأعداد المناسبة . فإذا لم تكن الشركة قادرة على إيجاد الكفاءات اللازمة من بين أبنائها لمواجهة احتياجاتها في المستقبل ، وعلى مدى أجيال متعددة ، فإن البديل الوحيد لذلك سوف يكون استيراد هذه الخبرات من الخارج بعد أن كانت الشركة تصدرها إلى كل الدول العربية .

الحسابات القديمة

ولقد سبق أن انشغلت إدارات سابقة لشركة مصر للطيران بمشاكل إدارية وبيروقراطية عن الأهداف الأساسية والاعتبارات الاقتصادية وكانت النتيجة تراجع الشركة عن مكان الصدارة التي ظلت محتفظة به لعشرات السنين ، مما يفرض عليها الآن تحديات أكبر

ولقد آن الأوان لأن تترك إدارة الشركة تصفية حسابات قديمة وحسابات لا تصدر من مصلحة عامة أو تحقيقها ، لكي تتفرغ لانقاذ الشركة من كارثة محققة ، باعتبارها قطاعاً هاماً وكبيراً من قطاعات الاقتصاد القومي ، فضلاً عن كونها مرآة تنقل صورة مصر الحضارية إلى حواصم العالم ، أما الانشغال بتعديل الهياكل الوظيفية وتوقيع القرارات ، واصطياد الأخطاء فهي أمور ليست لها أولوية ملحة كما أنها ليست لها أولوية ملحة كما أنها لا تتفق مع لغة العصر .